IRAQI Academic Scientific Journals

Sumer Journal of Legal Science

مجلة سومر للعلوم القانونية

P.ISSN: -3081-1082

https://sjls.edu.iq/index.php/su/ar/index

Vol. (1), No. (2) June 2026
Pages 1-22

المجلد (١) العدد (٢) حزيران ٢٠٢٦
الصفحة ١-٢٢

Multiparty systems and their role in establishing parliamentary political systems

Dr. Ahmed Safaa Yahya Al-Khatib*

University of Fallujah - College of Information Technology

Abstract:

Multiparty systems play a role in addressing the political and social contradictions inherent in parliamentary systems. They argue that any resulting problems can only be resolved through the convergence of interests and ideologies, guided by stable organizations capable of political competition within the framework of constitutional legitimacy. These characteristics distinguish multiparty systems from the absence of political parties. To provide a clear picture of the relationship between party systems and political systems, this topic will be divided into two consecutive sections: Multiparty systems and parliamentary political systems, and two-party systems and Western political systems. This study aims to analyze and compare political parties.

Keywords: Multiparty system, political system, political participation, peaceful transfer of power

https://doi.org/10.66734/h6xnm022

1: Email ah8me8@gmail.com

2 : Email:

Submitted: 10-5-2026
Accepted: 20-5-2026
Published:2-6-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

التعددية الحزبية ودورها في ارساء الأنظمة البرلمانية السياسية

م.د. أحمد صفاء يحيى الخطيب
جامعة الفلوجة- كلية تكنولوجيا المعلومات

الملخص:

إن التعددية الحزبية لها دور في معالجة التناقضات السياسية والاجتماعية التي تطرأ على الأنظمة البرلمانية، فإنها ترى أن حل أي مشكلة ناتجة عن ذلك لا يكون إلا من خلال تقابل المصالح والأيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الشرعية الدستورية وبهذه الصفات يتميز التعدد الحزبي عن اللاوجود الحزبي وحتى نعطي صورة واضحة عن علاقة النظام الحزبي بالأنظمة السياسية سنعمل على تقسيم هذا الموضوع إلى مبحثين متعاقبين، التعددية الحزبية والأنظمة السياسية النيابية، والثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة بين الأحزاب السياسية.

الكلمات المفتاحية: التعددية الحزبية، النظام السياسي، المشاركة السياسية، التداول السلمي للسلطة.

المقدمة

أولا/ التعريف بموضوع البحث:-

أصبحت التعددية من أهم الأنظمة الحزبية الراسخة في العالم المعاصر، لذلك تسعى الدول وخاصة الدول السائرة في طريق النضج والنمو إلى ممارسة الديمقراطية وفتح المجال للتعددية الحزبية من أجل توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، فالمعنى الواسع للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية وهو أن يعطي أي تجمع الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، أما المعنى الضيق للتعددية الحزبية فقد يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب أو أكثر كل منهما قادر على المنافسة السياسية وله قدرة على التأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت يستمد عن طريقه القوة والثبات، والمقصود بتعدد الأحزاب هو مشاركة أكثر من حزبين في الغالب وذلك من خلال وجودهما في البرلمان والحكومة وفي شغلها الوظائف العامة، ولا توجد التعددية الحزبية إلا إذا وجدت قوى اجتماعية متعددة لها رؤى سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ثانياً/ أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تتجلى بمعرفة الأسباب التي أدت إلى تبني نظام تعدد الأحزاب وما هو دورها في الأنظمة النيابية خاصة في ظل الظروف والأزمات الداخلية والخارجية، إضافة إلى دور الأحزاب في بناء النظام الديمقراطي في الدولة وتعزيز المشاركة السياسية بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة.

ثالثاً/ إشكالية البحث:

إن إشكالية هذا البحث تتمحور حول موضوع التعددية والتي تثير جدلاً بين الباحثين من خلال الطبيعة الخاصة التي امتازت بها الأحزاب الأمريكية مقارنة مع الأحزاب البريطانية، فالبعض قلل من أهمية هذه الأحزاب لدرجة تمشيتها مع السياسة العامة للبلد متخذين من عدم الانضباط واللامركزية أساس في دعم وجهة نظرهم، والآخر يعظم هذا الدور رغم وجود الحجج المبررة لذلك، في مقابل ما قد يسببه من انقسامات وصراعات سياسية تؤثر في استقرار النظام السياسي.

وبناءً على هذه الاشكالية فإن تساؤلات عدة تثار في هذا المجال وأهمها:

١. ما مدى إسهام نظام التعددية الحزبية في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وتعزيز التداول السلمي للسلطة في الأنظمة السياسية المعاصرة؟
٢. هل لهذه التعددية تأثير في تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على وحدة النظام السياسي، لآجل ضمان المشاركة الحقيقية في صنع القرار؟
٣. هل تستطيع تلك الأحزاب السياسية بناء نظام ديمقراطي وفق رؤى استراتيجية عالمية؟
٤. هل يمكن للدول التي تتبنى فكرة التعددية الحزبية أن تتجاوز كل النزاعات والخلافات للحفاظ على النظام السياسي؟

رابعاً/ هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة موضوع تعددية الأحزاب، وعلاقته بالتحول الديمقراطي، وكذلك إلى تحليل ظاهرة التحول السياسي وعوامل حدوثه من خلال بيان العوامل والدوافع الداخلية أم

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الخارجية، وكذلك تكريس دور الأحزاب في بناء عملية الديمقراطية وفق رؤية متكاملة للنظام السياسي المعتمد في الدولة.

خامساً/ منهجية البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج المقارن بين النظامين الامريكي والبريطاني من خلال الوقوف على ظاهرة التعددية الحزبية لمواجهة الصعوبات التي تحدث في بناء النظام السياسي، مع تحليل أثرها في الأنظمة السياسية ودورها في تعزيز وتثبيت النظام الديمقراطي للدولة.

سادساً/ فرضية البحث:

إن التعددية الحزبية والتي تمثل أحد المقومات الأساسية لنجاح وتثبيت النظام الديمقراطي، فكلما كان دورها مؤثر وفعلي، كلما زادت من نجاح تثبيت النظام السياسي، باعتبار التعددية الحزبية في أي دولة يتوقف وجودها ومدى فاعليتها على تطبيق النظام الدستوري والقانوني الذي يضمن ممارسة العمل الحزبي بصورة تحقق الاستقرار السياسي وفق مبدأ المشروعية.

سابعاً/ خطة البحث: –

نقسم هذا البحث الى مبحثين نتناول في الاول: التعددية الحزبية وأُثرها على الأنظمة البرلمانية، ونتناول في الثاني: أثر التعددية الحزبية على الأنظمة السياسية الغربية.

المبحث الأول

التعددية الحزبية وأُثرها على الأنظمة البرلمانية

يصعب في نظام الأحزاب المتعددة أن يفوز أحدهما بالأغلبية البرلمانية، وهذا الأمر الذي يجعل من الحكومات المعايشة لهذا النظام حكومات ائتلافية ضعيفة تتكون من عدة أحزاب وذلك لحاجتها لأغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل حكومة، ثم الرقاء والاستمرار في الحكم.[١] ويختلف تأثير الأحزاب على صاحب السلطة التنفيذية باختلاف نظم الحكم، فحيث يكون نظام الحكم برلمانيا فإن رئيس الوزراء الذي لا يجد في البرلمان أغلبية يرتبط بها حزبيا تقويه وتؤازره، فإنه يبقى ووزراؤه تابعين للبرلمان، مهمتهم فقط تنفيذ ما تصل إليه مجموعة الأحزاب المؤتلفة من قوانين وما تملى عليهم من برامج، ليصبح البرلمان في هذا الحالة هو صاحب السلطة.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول: دور الحكومة في دعم التعددية الحزبية، والثاني: دور المعارضة في التعددية الحزبية.

المطلب الأول

دور الحكومة في دعم التعددية الحزبية

يمتاز النظام الرئاسي عن النظام البرلماني بخصائص متعددة منها أن الحكومة (الوزارة) هي المحور الأساس التي يقوم عليها النظام البرلماني، فهي الجهاز الفعال في السلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن رسم السياسة العامة للبلاد أمام البرلمان، ومع أهمية هذا الجهاز وخطورته إلا أننا نرى في ظل تتعدد فيه الأحزاب، وذلك لتكوينه الائتلافي الذي يزيده تعقيدا وعدم استقرار.[٢]

لذا سنبين في هذا المطلب موضوعين **الأول** المساوئ التي تترتب على تكوين الحكومات الائتلافية، **والثاني** عدم الاستقرار الوزاري في ظل التعددية الحزبية.

الفرع الأول

تكوين الحكومة الائتلافية

إذا تعددت الأحزاب فإنه يصعب على أحدهما تكوين أغلبية برلمانية تقويه وتؤازره حتى يتمكن من تشكيل وزارة متجانسة وقوية تستطيع أن تتحمل تيارات النقد والأسئلة والاستجوابات والاستفسارات التي تصل إلى طرح الثقة به ومن وزارته، لذا تعمل الأحزاب في هذه الحالة إلى إقامة بعض التكتلات داخل البرلمان من أجل دعم أحد الأحزاب القوية وليتمكن رئيسه من تشكيل وزارة توزع الوزارات على أعضاء هذا الائتلاف كل حسب أهميته وعلى ضوء ما أحرزته من مقاعد في البرلمان لذا توصف هذه الحكومات بالائتلافية[٣].

ومن أهم ما تنعمت به الحكومات الائتلافية في النظم البرلمانية أنها مصدر خطير من مصادر الضعف القومي، فالجمود الذي تتصف به الأحزاب السياسية في ظل نظام التعدد الحزبي، وهذا بدوره يسبب الاحتكاك المستمر سواء بين أعضاء البرلمان أو أعضاء الحكومة لذا تتهم هذه الوزارات دائما بأنها عاجزة عن أتحاد القرارات السياسية القومية[٤].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ومن غير المساومات النفعية التي تجري الأحزاب السياسية مساومات تمهيدية من أجل الاشتراك في الائتلاف الحكومي، فكثير من الأحزاب تستغل هذه المساومات النفعية لغرض مطامعها وأخذ تعهد من رئيس الائتلاف بالعمل على تنفيذ خطة معينة فيما لو تم هذا الائتلاف وتشكل به المجلس الوزاري، هذا السلوك الذي تسلكه الأحزاب عادة في مثل هذا الحال يؤدي إلى تأخير تشكيل الوزارة الائتلافية، لذا فإن المساومات النفعية الطويلة والتي تسبق تكوين الائتلاف وتمهد له لا تعطي عملية تأليف الوزارة كما يصفها الفقه إلا صبغة السلوك السياسي الذي لا مبدأ له.[٥]

الفرع الثاني

عدم الاستقرار الوزاري في ظل التعددية الحزبية

أختلف الفقهاء حول تقييم نظام الأحزاب المتعددة، فمنهم من انتقده بشدة ومنهم من أيده وأبرز ميزاته، حيث يعكس بشكل صحيح وحقيقي كافة اتجاهات الرأي العام والمجتمع فهو يؤكد المبادئ الديمقراطية أكثر من غيره من الأنظمة الحزبية، فطالما كان الحكم للشعب فإن لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من آراء وتدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها، وأن تحاول كسب الأنصار والوصول إلى مقاليد الحكم، بالإضافة إلى ما يوفره هذا النظام من مجالات واسعة للناخب في الاختيار أو الانتماء السياسي.[٦] ومع ذلك فقد وجهت لنظام التعدد الحزبي انتقادات وهي بصفة خاصة تتعلق بمعايشة هذا النظام للنظام البرلماني، ففي ظل هذا على أي من الأحزاب المتنافسة احراز الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية الأمر الذي يترتب عليه ضرورة تشكيل وزارة ائتلافية مع ما يصاحبها من تعقيدات وتوزيع للمسؤوليات وعدم استقرار وزاري نتيجة لإختلاف مصالح كل حزب من هذه الأحزاب وسعيه لتحقيقها ولو على حساب الحزب الآخر أو على حساب الصالح العام وهو ما يزيد هذا التألف ضعفا ويجعله عرضة للاهتزاز والإنهيار.[٧]

ولا تقتصر المساوئ والأضرار الناتجة عن التعدد الحزبي على عدم الاستقرار الوزاري بذاته بل اصبحت تمتد إلى ما ينتج عن ذلك من الناحية الإدارية والسياسية.

فمن الناحية الإدارية يؤدي عدم الاستقرار الوزاري بالوزير (وهو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته) إلى أن يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له الوقت الكافي لرسم السياسية العامة للحكومة،

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلال أعمال الإدارة وإضعاف المشروعات العامة وتكبيد الخزانة العامة كثيرا من النفقات على مشروعات قد لا تتم بسبب عدم موافقة الحكومة الجديدة عليها، وهذا ما حدث في بناء حصون (ماجينو Mgino) والتي كلفت الحكومة الفرنسية اكثر من ألف مليون من الجنيهات قبل الحرب العالمية الثانية دون اتمامها أو الاستفادة منها.(٨)

أما من الناحية السياسية فهي التي تترتب من إجراء فقدان الوزراء للشعور بالمسؤولية بسبب عدم توافر روح الاستقرار الوزاري الذي يدعوهم للاستمرار بالعطاء والعمل، وخاصة إذا ما علمنا أن سقوط الوزارة يعفي الوزير من المسؤولية السياسية عن تصرفاته في الوزارة المستقيلة حتى إذا اشترك في الوزارة الجديدة.(٩)

وإن عدم التجانس الوزاري يجعل رئيس الوزراء في مركز دقيق وصعب، فهو غير واثق من تابعيه وهم أعضاء الوزارة إذ أنهم يستطيعون أن يخذلوه في أي وقت شاء ولا غرابة في ذلك، فهو دائما مهتم بالحفاظ على وزارة مترابطة قائمة أكثر من اهتمامه بإدارة شؤون الدولة، فالحفاظ على بقاء الوزارة بالنسبة له يبدو أكثر أهمية من المصلحة القومية العامة، فكل ذلك يؤدي الى خلق مما يوسع من ميدان التهريج والانحراف والتسقيط والمجاملة، فيدفع بسياسة الدولة إلى نوع من اللاطبيعية.(١٠)

* **الركود السياسي للأحزاب:** في جو تعدد فيه الأحزاب يبرز الفقه صورة هامة تدور حول ميل الأحزاب في ظل هذا النظام إلى الجمود الذي يتبعه نظام صارم يفرض على الأعضاء فيحرمهم من حرية التعبير عن رأيهم الشخصي فبالتالي يحولهم إلى مجرد آلات ناطقة لمشيئة القادة والقائمين على زعامة الحزب، هذا لا ينعكس فقط على النواب بل يمتد إلى الوزراء أنفسهم، حيث يلتزمون بتنفيذ إرادة الحزب الذي كان وراء ترشيحهم للمنصب فيضطر الوزير إلى ملء المناصب الرئيسية في وزراته من أنصار الحزب ومؤيده، وهذا يؤدي إلى تنازع الأحزاب على الوزارات الرئيسية، مما يتسبب في كثير من المشاكل التي غالبا ما تكون وراء تعطيل تشكيل الوزارات مدد طويلة كما حدث في فرنسا وإيطاليا ومصر في أواخر حياة دستور ١٩٢٣.(١١)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الثاني

عدم الاستقرار الوزاري في ظل التعددية الحزبية

تختلف طبيعة المعارضة ومن ثم دورها في نظام التعدد الحزبي عنها في نظام الثنائية، فإنها تبدو على غير ذلك في نظام الأحزاب المتعددة، فدورها في نظام الحزبين يكون واضح ومحدد المعالم، وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها وطبيعة علاقاتها بالحزب الحاكم من ناحية أخرى، وبالرغم من فردية المعارضة في النظام الثنائي، إلا دورها يبقى دائما بعيد عن التطرف والحدة في معالجتها للأمور العامة وانتقاداتها للحزب الحاكم وتقديمها للبدائل تكون مناسبة لحل الأزمات التي تواجه المجتمع خاصة المشاكل التي يعجز حزب الأغلبية عن تداركها.[١٢]

وطبيعة المعارضة من حيث القوة والوضوح أو الضعف والتعقيد لا تتأثر بالنظام الحزبي السائد فحسب بل أيضا بالبعد الأيديولوجي. لذا سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين **الأول** نبين فيه طبيعة العلاقة بين النظام الحزبي والمعارضة، **والثاني** نبين فيه معيار البعد الأيديولوجي للمعارضة.

الفرع الأول

طبيعة العلاقة بين النظام الحزبي والمعارضة

الأنظمة الحزبية في العالم المعاصر لا تتعدى ثلاثة، وهي نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين (الثنائية الحزبية)، وأخيرا نظام الأحزاب المتعددة أو نظام التعدد الحزبي.

فالمعارضة كمفهوم سياسي وفي إطار التعددية الحزبية تعني طرح المشاريع المختلفة أمام المواطنين لاختيار أفضلها وأكثرها توافقا مع مصلحتهم في مجتمعهم، فإن الصراع ليس بين الأشخاص وإنما بين الأفكار والحلول الممكنة التي تقترح لصنع التنمية المادية والثقافية والفكرية، على هذا الأساس فإن الأحزاب التي تدعى بأحزاب المعارضة تقوم بالنقد من أجل تفعيل الإمكانيات لتحقيق التطوير والتطور، وليس بقصد التجريح والمس بكرامات هذا أو ذاك[١٣]. فإن العمل السياسي في صيغة المعارضة لا يعني إلا المنافسة الشريفة من أجل الرفع من شأن الوطن والمواطنين ففي ظل المنافسة الجادة فإن الغلبة تكون للفكرة المفيدة، وللمشروع العملي، والكلام عن المعارضة في ظل نظام الحزب الواحد حيث قلنا فيه أن ما يسمى بالنقد والنقد الذاتي، لا يتطابق

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

من قريب أو بعيد مع مفهوم المعارضة الخارجية الحرة المأخوذ بها في الديمقراطيات الغربية، أما المعارضة بمفهومها السليم، فقد أخذت بها وشجعتها الأنظمة النيابية الغربية سواء منها ما تبنى نظام التعدد الحزبي أو نظام الثنائية الحزبية(١٤).

فكما تتميز حكومات الحزبية المتعددة بضعفها وتفككها وعدم تماسكها فإن المعارضة أيضا تتألف من عناصر مختلفة، بل أحيانا متنافرة لا يجمعها سوى بعدها عن الحكم ومحاولة النيل من الحكومة الإئتلافية فلا تصل المعارضة في ظل نظام التعدد إلى القوة والانسجام اللتين تتميز بهما المعارضة في نظام الثنائية الحزبية، والمقارنة بين المعارضة في نظام الثنائية ونظام التعدد لا يقتصر على وجه القوة فحسب بل ايضا يتناول مدى الاعتدال والوضوح في كلا النظامين فالمعارضة في النظام الحزبي الثنائي وبرغم من ضخامة وقوة جهازها في مواجهة الحزب الحاكم إلا أنها تتخذ طابع الاعتدال في النقد والاستعداد لتقديم البدائل الواضحة التي ترى أنها قادرة على القيام بتنفيذها في المستقبل فيما لو تسلمت قيادة الحكم.(١٥)

أما في نظام التعدد الحزبي فالحال يختلف تماماً، حيث لا ترى المعارضة أي حرج أو شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقاداتها للحزب أو الأحزاب الحاكمة، وبالتالي تأتي انتقاداتها حادة وعنيفة، وبالإضافة إلى ما تتصف به من غموض وعدم وضوح بسبب تعدد اطرافها من جهة، وضعف الخط الفاصل بينها وبين الحكومة من جهة أخرى.(١٦) ومما يزيد المعارضة في ظل نظام الأحزاب المتعددة غموضا وعدم تحديد طبيعتها المزدوجة التي تضع الحزب الحاكم أمام نوعين من المعارضة، المعارضة الخارجية التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الوزاري، والمعارضة الداخلية والتي يقودها مجموعة الأحزاب المؤتلفة مع الحزب الحاكم حيث توجه إليه الانتقادات من حين لأخر ليس بهدف التصحيح أو الدعوة التي تبني برنامج معين بقدر ما يهدف إلى تحميله مسؤوليات الأخطاء التي قد تقع فيها الحكومة الائتلافية.(١٧)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثاني

معيار البعد الأيديولوجي للمعارضة

للأحزاب السياسية تقسيمات مختلفة باختلاف الرؤى التي ينظر منها إلى هذه الأحزاب ومن هذه التقسيمات ما يقوم على فكرة المذهب ،العقيدة أو الآراء أو إن صح تعبيرنا (معيار البعد الأيديولوجي) فكان منها ما يقوم على مذهب معين doctrine Co-hoerenie له أصوله وقواعده تفسر ما هو قائم وتبين ما سيكون، ومنها ما لا يقوم على مذهب أو عقيدة معينة، وإنما على معالجة مسألة من المسائل أو بغية كسب الانتخابات للوصول إلى السلطة دون ارتباطه بأي مذهب أو مبدأ.[١٨] وقد ذهب الاستاذ "ديفرجيه" إلى تقسيم الأحزاب إلى ثلاثة أنواع من التنافس الحزبي في هذا المجال:

تنافس على مبادئ ثانوية:

تنافس بلا مبادئ:

تنافس على مبادئ أساسية:

النوع الأول وهو تنافس على مبادئ ثانوية كان يمثل الصراع الحزبي السائد في بريطانيا والمانيا الغربية والدول الاسكندنافية، حيث يأتي تقسيم الأحزاب متطابقا مع الانقسامات العقائدية والاجتماعية في البلاد، فحزب المحافظين والعمال مثلا يعتنقان مفهومين مختلفين للملكية والدخل والإنتاج وتوزيع الثروة وغيرها مع بقائها متفقين من حيث الأساس وحق كل واحد منهما في ممارسة العمل السياسي والمحافظة على الكيان الديمقراطي القائم على حرية الرأي والانتخاب.[١٩]

أما النوع الثاني وهو التنافس بلا مبادئ فأوضح ما يمثله هو الصراع الحزبي الذي يقوده كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن الهدف النهائي لكل منهما هو الوصول إلى السلطة سواء بدفعه لمرشحين تجاه البرلمان، أو سعيه لاحتلال البيت الابيض حسب قاعدة "أخل لي المكان لكي أحتله"[٢٠]. ومع الانتقادات التي توجه إلى طبيعة التنافس الحزبي الأمريكي الذي لا يتبنى في مضمونه أي مبدأ من المبادئ الذي يمكن الناخبين التمييز به خلال اختيارهم لأحد المرشحين فإن البعض يحاول الدفاع عن هذا الحال على اعتبار أن المبدأ يؤدي إلى التشدد، والتشدد يؤدي إلى تكثيف النزاع المتسم بالعنف، ومثل هذه

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

السياسات على حد قول هذا الرأي تهدد الحياة السياسية في الولايات المتحدة التي كان وما زال أساسها المصالحة وتكثيف الجهود من أجل الوحدة لتناسى الانشقاقات التي كادت أن تؤدي بالبلاد في بعض الأوقات إلى الهاوية.

إذن فالحياة الحزبية في ظل الواقع السياسي تبقى معتدلة وبعيدة عن أي تطرف أو تعصب فهذا الأمر الذي يضاف كميزة للنظام السياسي الأمريكي وإن كان يحرم المعارضة بمعناها الحقيقي.

أما النوع الثاني فهو الذي يقوم على التنافس على مبادئ ثانوية كان يمثل الصراع الحزبي السائد في بريطانيا والمانيا الغربية والدول الاسكندنافية، حيث يأتي تقسيم الأحزاب متطابقا مع الانقسامات العقائدية والاجتماعية في البلاد، فحزب المحافظين والعمال مثلا يعتنقان مفهومين مختلفين للملكية والدخل والإنتاج وتوزيع الثروة وغيرها مع بقائها متفقين من حيث الأساس وحق كل واحد منهما في ممارسة العمل السياسي والمحافظة على الكيان الديمقراطي القائم على حرية الرأي والانتخاب. (٢١)

أما النوع الثالث من التنافس والذي يقوم على مبادئ أساسية، فيجد أرضه في الأنظمة التي سمحت بقيام الحزب الشيوعي وممارسته لأنشطته بجانب الأحزاب الوطنية الأخرى، واعتراف هذه الأنظمة بوجود مثل هذه الأحزاب وشرعيتها، من خلال ما تمليه عليها الاعتبارات الديمقراطية، مع شعورها بأن غاية هذه الأحزاب وأهدافها ليست مقصورة على السلطة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو إجراء تغييرات ثانوية في بعض جوانب الحياة العامة كما في المملكة المتحدة وإنما هدفها القضاء الكامل على الديمقراطية الغربية والتخلص من كافة مسائل العمل السياسي التي تتبناها ومنها التعدد الحزبي، فوصولها للسلطة لا يعني تمثيلها للأغلبية البرلمانية فحسب مع بقاء أحزاب الأقلية ممثلة للمعارضة وإنما هدفها البعيد هو القضاء على أي معارضة والانفراد بالحياة السياسية على غرار الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي وما أخذت به إيطاليا وألمانيا إبان العهدين الفاشي والنازي.(٢٢)

والمعارضة التي تتبنى التغيير في المبادئ الأساسية هي غالبا من صنع الأحزاب لا من صنع الناخبين، ففي فرنسا مثلا يطالب الناخبون الشيوعيون كغيرهم من الناخبين بحرية التعبير واحترام

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المعارضة والرأي وبالوسائل السياسية الديمقراطية، مثلهم مثل الناخبين من الطبقة الوسطى التي أوصلت الفاشية إلى الحكم دون اتجاه ارادتهم إلى قيام الديكتاتورية ومع هذا فطبيعة هذه الأحزاب وأساليب عملها تهدف إلى إهمال المعارضة والقضاء عليها خاصة عند توليها الحكم.[٢٣]

المبحث الثاني

أثر التعددية الحزبية على الأنظمة السياسية الغربية

إذا كان التعدد الحزبي بمفهومه العام يقوم على تصوير التناقضات العامة داخل المجمع السياسي تصويرا دقيقا ومفصلا، من خلال إفساح الخيار السياسي لمجموع الناخبين للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم في شكل احزاب سياسية متعددة فإن نظام الحزبين أو الثنائية الحزبية يعمل على تضييق هذا الخيار وحصره في حزبين كبيرين يمثلان مستويين واسعين من الآراء بدلاً من تلك الفروق والاختيارات المتعددة والدقيقة التي يوفرها نظام تعدد الأحزاب.

فالثنائية الحزبية ما هي إلا نوع من التنافس السياسي المتعدد الأطراف أدى به التطبيق العملي في بعض الظروف إلى تجميع الأطراف المتنافسة حول حزبين كبيرين في وسع أحدهما باستمرار، والحصول على الأغلبية داخل البرلمان وتمكنه من تشكيل الوزارة بمفرده في الوقت الذي يبقى فيه الحزب الاخر ممثلاً للمعارضة.[٢٤] ومع هذا تبقى العملية السياسية قائمة على فكرة التناوب المستمر بين هذين الحزبين الكبيرين، فكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم من الحكم إلى المعارضة، بل وأحيانا يشتركان في السلطة كما في النظام السياسي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن توافر الأغلبية الساحقة للحزب المعارض لحزب الدولة لأسباب عدة.[٢٥] ولكن مع بقاء فجوة واسعة تفصل بين هذين الحزبين الكبيرين والأحزاب الصغيرة يصعب على أي من هذه الأحزاب الأخيرة التغلب عليها أو تخطيها.[٢٦] والثنائية الحزبية وأن تبدو أحيانا ظاهرة طبيعية تفسر الاختيارات السياسية التي يتبناها الرأي العام من خلال ما يواجهه من قضايا مصيرية حساسة فهي أيضا نتيجة لمجموعة عوامل مختلفة تدفع بمختلف الميول والأمزجة إلى الالتفاف حول قطبين سياسيين وإن لم يكونا متناقضين فهما مختلفان.[٢٧] وعلى الرغم من ميل بعض الأنظمة السياسية إلى محاولة الأخذ بنظام الثنائية الحزبية مثل ألمانيا وإيطاليا وتركيا نظير ما يوفره هذا النظام من استقرار سياسي، فإن هذا النظام يعتبر بوجه عام ظاهرة أنجلو أمريكية،

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

يتميز بوضوح في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول **الأول:** فلسفة التعددية ومقومات نجاحها، نتناول في **الثاني:** التعددية الحزبية وأثرها في النظام الرئاسي والبرلماني.

المطلب الأول

فلسفة التعددية ومقومات نجاحها

إن الظروف والأسباب التي أدت في البلدان ذات التعدد الحزبي إلى إقامة عدة انشقاقات داخل الرأي العام والمجتمع وانقسامها إلى أحزاب متعددة لم تتوافر في بلاد الثنائية الحزبية سواء في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يلعب النظام الانتخابي دوراً أساسياً في تكريس هيمنة الحزبين الكبيرين لوجود انقسام أمام ما قاله ورده الأستاذ ديفرجيه في أكثر من موضع إذ يقول بالرغم من ذلك كله تبدو الثنائية وكأنها طبيعية و نعني بذلك أن الاختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي لكي تعبر عن ميول واتجاهات فطرية لدى المجتمع.[٢٨] وأمام ما خلفه التاريخ السياسي من مشاكل وتناقضات سواء بين الفرد والفرد أو الفرد والسلطة أو المجتمع بجوانبه المختلفة فإننا نجد بعض التيارات قد نشأت وبدأت تعمل وفق مبادئها لوضع الحلول لهذه التناقضات والمشاكل، ففي بريطانيا مثلا، وفي منتصف القرن السابع عشر كان هناك تياران يتجاذبان الفكر السياسي، الأول يدعو إلى الإبقاء على الملكية المدعومة من فرنسا، والثاني يدعو إلى زيادة امتيازات وصلاحيات البرلمان، فإننا نستطيع من القرن التاسع عشر وحتى الان أن نميز بوضوح بين مراحل مختلفة لتطور الفكر السياسي التي بانت من خلالها ازدواجية التنافس السياسي ووضع الحلول الملائمة لكل ما يواجه المجتمعات في كل مرحلة من هذه المراحل.[٢٩]

الأيديولوجية الليبرالية:

ظهرت هذه المرحلة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر عاملا هاما في انقسام الرأي العام في أي مجتمع سياسي إلى اتجاهين، يمتدح أحدهما السلطة والتراث ويحبذ الخضوع للنظام القائم وهو ما يسمى بالاتجاه المحافظ ويتبنى ثانيهما التغيير والتحرر من مظاهر الملكيات القديمة التي كانت سائدة قبل ثورتي ١٧٧٦، ١٧٨٩ مناديا بالحرية والمساواة والعدالة وعدم التدخل وهو ما يسمى بالاتجاه الليبرالي أو التقدمي.[٣٠]

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

مرحلة الفكر الاشتراكي.

لقد كان لظهور الأفكار الاشتراكية وانتشارها في أغلب البلدان من العالم أن استقطبت كثيرا من المؤيدين والمدافعين عنها، وبالتالي إلى تكوين أحزاب سياسية كثيرة ومنتشرة تعمل على تجنيد الكثير من المفكرين والأعضاء من أجل الوصول إلى السلطة وتطبيق مبادئها وضمان تنفيذها، وقد كان من الطبيعي في كل بلد تغلغلت فيه هذه المعالم أن تزداد الأحزاب لتصبح الثنائية أو الرباعية حسب الاحوال ولكن النظام الانتخابي والظروف الخاصة لكل بلد حد من سلطان هذا الانقسام، فعملت على بقاء الثنائية الحزبية على حالها دون الانتقال إلى نظام الأحزاب المتعددة.

المطلب الثاني

التعددية الحزبية وأثرها في النظام الرئاسي والبرلماني

تكمن الثنائية الحزبية في مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تتوحد السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة الذي ترجح كفته على البرلمان، نكون بصدد نظام رئاسي، أما إذا لم يؤخذ بمبدأ الفصل على النحو السابق، وإنما قامت العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية على اساس مبدأ التعاون والتوازن، مع ثنائية الجهاز التنفيذي فإننا نكون أمام نظام برلماني وذلك في كل من النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم في بريطانيا.[٣١]

وبهذا الصدد نُقسم الثنائية الحزبية بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني إلى فرعين: الفرع الأول التعددية الحزبية والمعارضة، والثاني التعددية الحزبية في الولايات المتحدة بريطانيا.

الفرع الأول

التعددية الحزبية والمعارضة

تؤدي المعارضة دورها في نظام الحزبين بشكل واضح ومحدد المعالم وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها من ناحية وطبيعة علاقاتها في الحزب الحاكم من ناحية اخرى، فبرغم من فردية المعارضة في النظام الثنائي إلا انها تبقى بعيدة عن التطرف والحدة في معالجتها للأمور العامة وانتقاداتها للحزب الحاكم وتقديمها للبدائل التي تراها مناسبة لحل كل ما يواجه المجتمع من مشاكل يعجز حزب الأغلبية عن معالجتها وهذا الاعتدال في المشاركة السياسية لحزب المعارضة تمليه

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

طبيعة التنافس بينه وبين حزب الأغلبية، وفكرة التناوب التي تبقى لدى زعامة المعارضة فكرة تحمل مسؤوليات الحكم عاجلا أم آجلا.[٣٢] والمعارضة في الولايات المتحدة الامريكية ليست واضحة ومحددة المعالم مثلما هي في بريطانيا، فالمعارضة الأمريكية لا تصل في الوضوح إلى ما وصلته المعارضة البريطانية ، وبالرغم من ذلك فلقد عرفت الولايات المتحدة ما يعرف بنظام الحزب المسيطر، حيث يستمر الحزب الحاكم مدة طويلة في الحكم، لتصاب جراء ذلك المعارضة بنوع من الجمود والشلل، أما في بريطانيا بالرغم من وجود حزبين رئيسيين في مجلس العموم البريطاني إلا أنه لا يمنع وجود أحزاب صغيرة أخرى، فقد يشكل الحكومة الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات العامة، فيصبح رئيس الحزب الفائز رئيس مجلس الوزراء بتكليف من " التاج " أما الحزب الذي يحصل على الأقلية فإنه يشكل المعارضة والتي تعرف في بريطانيا (معارضة صاحب الجلالة) مما يدلل على اهتمام المملكة المتحدة بالمعارضة ويؤلف زعيم المعارضة حكومة(الظل) التي تكون جاهزة لتولي مهمة الحكم عند الفوز بأغلبية مقاعد مجلس العموم ولاحظ أن جميع الأعمال في البرلمان تنظم باتفاق الحزبين فلهذا تلعب الأحزاب في بريطانيا دورا كبيرا في الحياة السياسية.[٣٣] وأنها قامت برفع المخصصات المقررة لزعيمها والمكافآت البرلمانية فالمعارضة في بريطانيا لا تهدف فقط إلى التربص وانتظار سقوط الأغلبية للسيطرة على البرلمان، وإنما تقوم كما في كل البلاد الديموقراطية بانتقاد الحكومة وتوجيه النصائح والإدلاء بالاقتراحات لتحسين عمل الحكومة.[34]

الفرع الثاني

التعددية الحزبية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

يتميز النظام السياسي لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بثنائية التنافس الحزبي فيهما، لذلك يذهب أغلب الفقه إلى اعتبار الثنائية الحزبية ظاهرة خاصة بالبلاد الأنجلو أمريكية، وسنتناول المقارنة بين كل من نظامين في ثلاثة جوانب رئيسية، الثبات والمرونة، والمركزية وسيكون كل جانب من هذه الجوانب محل دراسة مستقلة[٣٥].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أولاً: تباين مستوى ثبات الثنائية:

بدأت الثنائية الأمريكية في الظهور مع استمرار المنافسة التي قامت بين المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة الأمريكية: جيفرسون وهاميلتون والتي كان من نتائجها ظهور الجمهوريين الذين دافعوا عن حقوق الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة دول الاتحاد والفدراليين الذين طالبوا بتوسيع اختصاصات وسلطات دولة الاتحاد، إلا أن الثنائية لم تتضح وتستقر بشكل صحيح إلا مع انتخابات الرئاسة سنة ١٨٢٨ حيث التف الديمقراطيون حول جاكسون والوطنيون الجمهوريون حول آدمز Adams وكلاي Clay.

وبالرغم ما أنتجته الحروب الأمريكية الأهلية من غموض وضياع في اتجاهات الأحزاب وتنظيماتها، إلا أنها لم تغير من طبيعتها الثنائية والتي يمثلها منذ تلك الفترة كل من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي دون السماح لحزب ثالث بمنافستهما على القمة على الرغم من ظهور محاولات عدة من مجموعات مختلفة إلا أن عملها في الغالب لم يتعد النطاق المحلي للولايات، وعلى خلاف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ظهر في بريطانيا حزب ثالث ونجح في منافسة الحزبين الكبيرين على السلطة إلى أن استبعد أحدهما وحل محله لتعود بريطانيا إلى الثنائية الحزبية من جديد ومع بداية القرن العشرين ومع انتشار المبادئ الاشتراكية ظهر حزب العمال حتى ينافس كلا من حزبي المحافظين والأحرار اللذين يعتبران امتدادا لثنائية التنافس السياسي الذي كان قائما بين حزبي التوريز (Tories) والويج (Whigs) إلى أن تمكن من استبعاد أحدهما عن القمة وهو حزب الأحرار الذي يحاول استعادة مكانته عن طريق التحالف مع الديمقراطيين الاشتراكيين.[٣٦]

ونرى أنه في الوقت التي حافظت الثنائية الحزبية الأمريكية على نهج مستقر يستم بالثبات وعدم التذبذب، نجد أن التجربة البريطانية قد لحق بها بعض الاهتزازات التي خلعت عنها عنصر الاستقرار والثبات منذ مطلع القرن الحالي، ولكن دون أن تحولها نهائياً إلى صورة من صور التعدد بل بقي ضمن إطار الثنائية التقليدية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ثانياً: تباين مستوى المركزية التنظيمية:

إن الثنائية البريطانية تختلف عن الثنائية الأمريكية من ناحية البناء العام للأحزاب وأسلوب العمل داخل وحدات كل منها، فتمتاز الأحزاب السياسية في بريطانيا بهيكلية شديدة المركزية مما يمنحها تماسكاً وقوة وسيطرة تامة على الناخبين وتأخذ الأحزاب البريطانية بالمركزية في التنظيم وذلك عند تحديد العلاقة بين قيادة الحزب وفروعه من الناحيتين السياسية والإدارية، حيث لا يجوز للفروع اتخاذ القرار وبالأخص في الأمور الهامة إلا بعد أخذ موافقة قيادة الحزب.(٣٧)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تميل نحو اللامركزية، حيث تسعى اللجان الفرعية والمحلية جاهدة لتأكيد استقلالها عن المركز، مما يضفي على اللجان القومية حالة من الضعف وعدم السيطرة، والتي كانت وما زالت محل انتقاد كثير من الفقه الدستوري والسياسي، لذا يرى البعض أنه من الصواب الكلام عن خمسين حزبا ديمقراطيا وخمسين حزبا جمهوريا يستقل بعضها عن البعض بدل الكلام عن حزب ديمقراطي أو جمهوري واحد.(٣٨)

ثالثاً: تباين مستوى المرونة:

من أهم المشاكل التي تواجه الأحزاب الأمريكية وكانت محل انتقاد الكثير من الفقه لافتقارها لقاعدة أيديولوجية تقوم عليها وتعمل من أجلها وبرامج محددة تساعد الناخبين على تحديد انتمائهم الحزبي، وهذا ما يجعلها تضم عناصر مختلفة ومتعددة ذات اتجاهات تصل في بعض الأحيان إلى التنافر والمواجهة، والتي لا يجمعها إلا سعيها وراء احتلال المراكز السياسية والإدارية في الدولة، وذلك لأنه لا توجد قاعدة مشتركة تضم المنتسبين إلى الحزب أو توحدهم، لذلك فقد عبر بعض الفقهاء الأمريكيين عن ذلك بقوله: " إن الحزب في أمريكا لا يمكن أن يشبه بالجيش أو الكنيسة، وهو ليس أسلوبا في الحياة.(٣٩) لهذا فقد وصف الحزب الأمريكي بأنه لا يتعدى كونه رابطة ضعيفة لا يجمعها إلا سعيها وراء السلطة والسيطرة عليها، بحيث تخلو هذه الأحزاب من الاتفاق ، وإن كان الاتفاق متوفراً فإنه لا يكون في أغلب الأحيان إلا عرضيا.(٤٠) بالرغم من غموض وعدم وضوح برامجها ، إلا أنها في المقابل تمتاز بالمرونة الكافية لإعطاء الأعضاء في الحزب من ممثلي الشعب فرصة التصويت ضد قرار أو قانون يتقدم به الحزب في أغلب الأحيان.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أما في المملكة المتحدة فإن الوضع يكاد يكون مختلفاً كليا، حيث يتوافر الطابع الأيديولوجي المميز لحزب العمال مما يجعل من برنامجه واضحاً على عكس الأحزاب الأمريكية التي تفتقر للوضوح، والحال ينطبق أيضاً على حزب المحافظين في كونه صاحب أيديولوجيا مناهضة لأيديولوجية حزب العمال، وبالتالي فإن الحزبان يمتازان بوضوح أفكارهما وبرنامجهما، لذلك فإن الأحزاب البريطانية تسعى إلى تطبيق هذه الأيديولوجيا بصرامة مما يبعد هذه الأحزاب عن المرونة التي اتصفت بها الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، و يقال أنه " ليس من عادة الإنجليزي الانتقال من حزبه إلى حزب آخر بالسهولة التي يغير فيها المرء ثوبه، بل يلجأ إلى ذلك في حالات الضرورة القصوى،" ومرد هذا القول إلى وضوح سياسة وأيديولوجية الأحزاب البريطانية فيعتنق الفرد مبادئ الحزب وهو على علم وإلمام بتلك المبادئ فيخلص لها، على عكس الأحزاب الأمريكية التي تفتقر لهذه الأيديولوجيا، فينتقل الفرد من حزب لآخر وكأنه أمر طبيعي.[٤١]

الخاتمة

إن الغاية من نظام التعددية الحزبية أن يؤدي إلى إشراك أكثر من حزب لتولي عملية تقسيم البرلمان، ومن ثم الحقائب الوزارية وذلك لصعوبة حصول الأحزاب على الأغلبية المطلوبة، إلا إن هذا القول لا يعني إن كل الأحزاب الممثلة في البرلمان ستشارك في تشكيل الوزارة، بل تتولى هذا المهمة أكثر الأحزاب تمثيلا في البرلمان في حين تتولى الأحزاب الأخرى مهمة المعارضة، وقد أظهرت الدراسة أن وجود أحزاب سياسية متعددة تسهم في تحقيق التوازن السياسي فضلاً عن دوره في عملية الرقابة على أداء السلطة لذلك فإن دراسة فكرة الأحزاب السياسة باتت من الدراسات التي تحظى بأهمية لأي مهتم للأنظمة السياسية المختلفة كونها مفهوماً استراتيجياً يمكننا من خلالها فهم العديد من الظواهر السياسية داخل النظم السياسية، والأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي كلسن KELSEN " هي عماد الديموقراطية ومعاداة الأحزاب هي معاداة للديموقراطية.

ومن خلال ذلك توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات والتي سنتطرق إليها على النحو الآتي:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

النتائج:

١- لهذا الموضوع أهمية كبيرة في تشكيل الاحزاب السياسية وتنظيم عملية الانضمام إليها، والتي تساهم في رسم النظام السياسي الذي تبني الدولة عليها قدراتها ووجودها.

٢- تنشأ الديمقراطية وفق هذا الموضوع والتي من خلالها تبين السياسية الحقيقة لبناء نظام سياسي متكامل الأركان، والتي تضمن عدم تحقق الاستبداد الذي يمنع احتكار السلطة من قبل أي جهة في الدولة.

٣- إن جميع ما أفرزته العولمة بمختلف صورها أدى إلى ترسيخ قناعة لضرورة إدراجها ضمن حقل الدراسات والتوجهات السياسية المقارنة في الميدان، بالإضافة إلى التغيرات التي تحصل على نطاق محلي أو إقليمي وأدوارها في عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها الأنظمة السياسية.

٤- تسعى الأحزاب السياسية على تأكيد فرض نفسها في جو سياسي من أجل الوصول إلى موقع يؤهله لإدارة الحكومة عن طريق ممثليها.

التوصيات:

١- أن التداول السلمي للسلطة يعد من أفضل الطرق التي تنتهجها الدول، وذلك للحفاظ على وجود الدولة ولبقاء النظام السياسي وفق مبدأ الديمقراطية.

٢- من الضروري العمل على تطوير تشريعات دستورية تتجاوز مصلحة المعارضة داخل الأنظمة البرلمانية، وذلك عبر اعطاء الكتل الحزبية الصغيرة مهمة الرقابة على أعمال الحكومة لأجل ضمان استمرار النظام السياسي ومنع احتكار السلطة.

٣- نقترح على المهتمين والباحثين في القانون الدستوري والأنظمة السياسية أن تركز جهودهم على موضوع التعددية الحزبية خاصة في الدول النامية من خلال دعم وارساء هذه الفكرة للحفاظ على وجود الدولة وعدم اعطاء فرص لخلق الأزمات السياسية التي تؤدي إلى هدم أركان الدولة وزعزعة أنظمتها النيابية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الهوامش

[١]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٣٨.

[٢]) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٣٣.

[٣]) د. حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٧٠.

[٤]) د. حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠١٢، ص٨٨.

[٥]) د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، ط ١، عمان، ٢٠٠٤، ص ٤٠١-٤٠٢.

[٦]) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٧٦.

[٧]) د. محمد المجذوب، دراسات في السياسة والأحزاب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٢، ص٣١٨.

[٨]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٦٩.

[٩]) د. عبدالحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٧.

[١٠]) د. وحيد رأفت ووايت ابراهيم، القانون الدستوري، ط١، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٨٣.

[١١]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية ، مرجع سابق، ص٢٥٦.

[١٢]) لبنى حشوف، أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، العدد (٧)، ٢٠١٧، ص٣٩٢.

[١٣]) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٤، ص١١٢.

[١٤]) د. عصام الدبس، النظم السياسية، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠، ص٣١٣.

[١٥]) د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٤٠٨.

[١٦]) د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الداودي، دمشق،١٩٨٥، ص٣٧٩.

[١٧]) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢ ص١٤٧. و الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٣٩٩.

[١٨]) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٥٧٠.

[١٩]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٤٠١.

[٢٠]) د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١، ص٦٤٤.

[٢١]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٤٠١.

[٢٢]) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٥٧٠.

[٢٣]) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، دون تاريخ، ص٢٠٨ ٢٠٩.

[٢٤]) د. محمود خيري عيسى، النظرية العامة للأحزاب السياسية، بحث منشور بالمجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد(١٩)، ٢٠١٦، ص٩٢.

[٢٥]) د. أحمد كمال ابو المجد، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (اختياره وسلطاته)، على الآلة الكاتبة، ١٩٧٦، ص٣٠٠.

[٢٦]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

[٢٧]) د. حامد ربيع، علم النظريات السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١، ص١٣٤.

[٢٨]) د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٤١٧.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

[٢٩]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية، ص٣٢٠ وما بعدها.

[٣٠]) د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٧، ٢٠١١، ص٤٠٨.

[٣١]) حسينة عبد الحليم، مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني والرئاسي، بحث منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٤، دون سنة، ٢٠١٤، ص٥.

[٣٢]) د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٧٨.

[٣٣]) د. حميد حنون خالد، النظم السياسية، دار العربية للقانون، بغداد، ٢٠١٠، ص١٨٢.

[34]) د. عبد القادر حاتم، الطريق إلى الديمقراطية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٧، ص٢٦٤.

[٣٥]) نصر محمد الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٢، ص٧٧.

[٣٦]) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مكتبة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ص١٠٣

[٣٧]) د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣٨]) د. حسن إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥٥.

[٣٩]) د. نبيلة عبدالحليم، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣١٨ .

[٤٠]) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٤١]) د. نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٧.

المصادر

أولاً/ الكتب.

١- أحمد كمال ابو المجد، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية(اختياره وسلطاته)، على الآلة الكاتبة، ١٩٧٦.

٢- ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١.

٣- ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٦٤.

٤- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في القانون الدستوري والأنظمة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٥- حامد ربيع، علم النظريات السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١.

٦- حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧.

٧- حسن إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٨- حميد حنون خالد، النظم السياسية، الدار العربية للقانون، بغداد، ٢٠١٠.

٩- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢.

١٠- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦.

١١- الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.

١٢- طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مكتبة الطبع والنشر الاهلية، بغداد.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١٣- عبدالحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، ط٢، دار المعارف، ١٩٩٠القاهرة.

١٤- عصام الدبس، النظم السياسية، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠.

١٥- عبدالقادر حاتم، الطريق إلى الديمقراطية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٧.

١٦- كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الداودي، دمشق،١٩٨٥.

١٧- محمد المجذوب، دراسات في السياسة والأحزاب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٢.

١٨- نبيلة عبدالحليم، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

١٩- نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، ط ١، عمان، ٢٠٠٤.

٢٠- وحيد رأفت وايت ابراهيم، القانون الدستوري، ط١، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٧٣.

٢١- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، دون تاريخ.

ثانياً/ البحوث العلمية.

١- محمود خيري عيسى، النظرية العامة للأحزاب السياسية، بحث منشور بالمجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠١٦.

٢- حسينة عبدالحليم، مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني والرئاسي، بحث منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٤، دون سنة، ٢٠١٤.

ثالثاً/ الرسائل الجامعية.

١- حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠١٢.

٢- لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٤.

٣- نصر محمد الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٢.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م